تخلف التطور الاجتماعي عن التطور الاقتصادي

في ضوء استعراضنا للانعكاسات الاجتماعية للنمو الاقتصادي الذي شهده القطاع يمكن لنا القول ان حجم وطبيعة التبدل الذي طرأ على الواقع الاقتصادي لقطاع غزة ، كان تطوراً محدوداً في اثاره الاجتماعية وذلك على صعيدين :

الاول : انه لم يؤد الى الارتقاء بمستوى معيشة الفرد الى وضع جديد كليا ، بحيث يغير من مستوى ونمط استهلاكه ، واقتصر التحسن الذي طرأ بالنسبة للغالبية على توفير بعض المتطلبات الضرورية .

والصعيد الثاني : هو ان هذا التطور ، بمعنى زيادة الدخول ، لم يكن بالدرجة الاساسية بفعل تطور وسائل الانتاج ، والنمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية المختلفة . واذا كان يصح وصف نمو اقتصاديات الدول المتخلفة، بالنمو المشوه ، فان نمو اقتصاد قطاع غزة هو الشكل الاكثر تشوها ، فاضافة الى عدم توازنه ، فانه يعتمد على الخارج بالدرجة الاساسية ، سواء في عملية التصدير ، او الاستيراد ، او تأمين فرص العمل . وتبدو هذه المسألة واضحة في حركة تجارة قطاع غزة ، ودور الخارج في تمويل السوق الداخلي بالسلع وبالقدرة الشرائية . ونظرا لهذا الوضع ، كان معدل دوران النقود منخفضا نظرا لانه يجري في اتجاه مغلق ، ينتهي مع بيع السلعة ، واسترداد التاجر الكبير لقيمة نقوده ، ثم تجمد ، بانتظار العام القادم ومرة ثانية اموال الموظفين ، والحمضيات ، لتمويل التجارة الخارجية ، وبالتالي الداخلية ، من جديد . كان من الممكن لحركة النقود تجاوز الباب المغلق ، فيما لو اعيد توظيف الارصدة المجمعة لدى التجار في الداخل ، في مشاريع انتاجية ، تساعد على تنمية القطاع ، وخلق فرص العمل ، لامتصاص البطالة المقنعة وغير المقنعة الموجودة ، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية ودفع حالة الرواج في القطاع باتجاه الامام ، وعلى أسس صحيحة . ولكن برجوازية غزة ، كأي برجوازية تجارية عقارية متخلفة ، لم تتجه سوى في الطريق الذي يضمن لها اقصى الارباح ، بأقل قدر من المخاطرة ، ومن دون انتظار فترة طويلة كي يحققوا ارباح استثماراتهم ، وفي افضل الحالات ، كانوا يوظفون بعض رأسمالهم للمضاربة بالعقارات وشراء الاراضي والمباني ، خصوصا في المناطق التجارية . ومثل هذه السياسة المالية ، لا تعود بالمحصلة النهائية بنتيجة تذكر الا على اصحاب رأس المال الموظف .

تمكنت برجوازية غزة ، من خلال دورها في قطاع التجارة ، من توظيف